

اختبار المستوطنات أصعب أمام القضاء من اضطهاد الفلسطينيين

اتفاقية جنيف تحظر نقل أي دولة محتلة سكانها إلى أراض تم الاستيلاء عليها في الحرب



الرهان على كسب الوقت لا ينقذ الفلسطينيين من أزماتهم

وأكد أن هذا يفضح النخبة السياسية الإسرائيلية بأعمالها التي كانت جزءاً من سياسة الاستيطان والأعمال الإجرامية أمام المحكمة. هذه نخبة كبيرة.



يوفال شاني

سياسة الاستيطان قد تخضع لتحقيق يصعب الدفاع عنه

وفي خضم ذلك، يتساءل البعض حول ما إذا كان الفلسطينيون يواجهون بالفعل مخاطر. وفي قرارها لعام 2019 وجدت بنسودة أيضاً أساساً معقولاً لاستنتاج أن حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في غزة ارتكبت جرائم حرب من خلال إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على التجمعات السكانية الإسرائيلية. ورحبت حماس بحكم المحكمة، لكنها امتنعت عن التعليق على احتمال أن تكون الحركة أيضاً موضوع تحقيق مستقبلي. ومع ذلك قالت منظمة العفو الدولية إن السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، والتي تدير جيوباً مستقلة في الضفة الغربية، يمكن أن تخضع أيضاً للتحقيق بسبب مزاعم بأنها تعذب خصومها السياسيين وتشجع الهجمات ضد الإسرائيليين.

وقد يكون من الصعب الدفاع عن البناء الاستيطاني الإسرائيلي المستمر على الأراضي المحتلة، والذي بدأ قبل نصف قرن، حيث يعيش نحو 700 ألف إسرائيلي الآن في مستوطنات أقيمت في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وينظر إلى المستوطنات على نطاق واسع على أنها غير قانونية استناداً إلى مبدأ اتفاقية جنيف الذي يقضي بمنع القوة المحتلة من نقل سكانها إلى الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الحرب. وتم إدراج عمليات نقل السكان كجريمة حرب في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقال يوفال شاني الخبير في القانون الدولي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية "تعد قضية المستوطنات في الحقيقة القضية الأكبر والأهم". وضمت إسرائيل القدس الشرقية بعد حرب 1967 واعتبرت المنطقة جزءاً لا يتجزأ من عاصمتها. وتقول إن الضفة الغربية "متنازع عليها" وليست محتلة ويجب تقرير مصيرها من خلال المفاوضات. ومع ذلك، لا تحظى المواقف الإسرائيلية بدعم دولي يذكر، خاصة منذ رحيل إدارة ترامب التي رحبت بالاستيطان الشهر الماضي. أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية يمكن أن تخضع لتحقيق يصعب الدفاع عنه.

الحاليين والسابقين على مجريات الأمور خشية أن يتعرضوا للاعتقال. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، في حرب غزة قتل أكثر من 2200 فلسطيني من بينهم ما يقرب من 1500 مدني بنيران إسرائيلية، ووفقاً للأرقام الإسرائيلية، على الجانب الإسرائيلي قتل ما لا يقل عن 73 شخصاً بينهم ستة مدنيين. ومع ذلك، قد يكون إثبات جرائم الحرب أمراً صعباً نظراً لاحتمال عدم تعاون إسرائيل مع المحكمة الدولية. وترى إسرائيل أنها شنت هذه الحرب "دفاعاً عن النفس" ضد إطلاق الصواريخ التي أطلقت صواريخ من مناطق سكنية باستخدام المدنيين كدروع بشرية. وتقول إسرائيل إن نظامها القضائي أكثر من قادر على التحقيق في الأمر، فبعد الحرب مع حماس في قطاع غزة فتح الجيش العشرات من التحقيقات في سلوك جنوده، لكن الأحكام بدت للبيض مجرد نذر لرماد على العيون. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من الإدانات بتهم بسيطة، إلا أن ذلك قد يكون كافياً بالنسبة إلى بنسودة التي أسقطت قضية مماثلة ضد القوات البريطانية في العراق العام الماضي لأن السلطات البريطانية قد حققت في القضية بالفعل.

راغبة في التحقيق في جرائم الحرب ومقاومة مرتكبها. وإسرائيل ليست عضواً في المحكمة ولا تعترف بسلطانها وتقول إن لديها نظام قضائي مستقل على مستوى عالمي، لكن الفلسطينيين يرون أن إسرائيل غير قادرة على التحقيق وتحمل مسؤولية أفعالها ونظام العدالة الإسرائيلي متحيز ضدهم بشكل كامل.

تعنت إسرائيلي

في هذه المرحلة، ليس لدى إسرائيل ما تخشاه، وعلى الرغم من أن قرار الجمعة الماضي يعد بمثابة نكسة محرجة، إلا أن محاكمة المسؤولين الإسرائيليين مازالت افتراضية. ومع ذلك، يفتح الحكم الباب لسيناريو مقلق قد يخاطر فيه المسؤولون الإسرائيليون السابقون والحاليون بالاعتقال إذا سافروا إلى الخارج. وذكرت صحيفة "هارتس" الأحد الماضي أن إسرائيل تستعد لإطلاق المئات من المسؤولين الأمنيين

بعد سنوات من التحركات المزروجة بالإحباط، يبدو أن الفلسطينيين حققوا ما كانوا يسعون إليه بعد صدور قرار من المحكمة الجنائية الدولية يتضمن فتح تحقيق بشأن ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب ضد المدنيين في قطاع غزة. ومع ذلك ستكون هذه القضية ثانوية بالنسبة إلى الإسرائيليين لأن الاختبار الأصعب أمام القضاء الدولي يتعلق ببناء المستوطنات في الضفة الغربية، ما يشكل منعطفاً جديداً في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على الساحة الدولية.

القدس - يرجح المتابعون أن تكون المستوطنات التي تعكف إسرائيل على تشييدها في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية أكثر عرضة للملاحقة القضائية دولياً من اضطهادها للفلسطينيين، وذلك في حال قرر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في جرائم الحرب. ولا يزال مثل هذا التحقيق بعيد المنال، لكن المحكمة الجنائية الدولية اقتربت خطوة أخرى المراجعة الماضية عندما مهدت الطريق للمدعية فاتو بنسودة لفتح تحقيق في جرائم حرب ضد إسرائيل وحركة حماس المسيطرة على قطاع غزة منذ العام 2006. وقد يتناول التحقيق الأعمال العسكرية الإسرائيلية خلال حرب 2014 المدمرة في قطاع غزة والاحتجاجات الشعبية على الحدود التي بدأت في عام 2018، لكن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية قد يخضع لتحقيق أكثر صرامة. ومنذ عام 1967 تم تأسيس ما يقرب من 250 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية بما يتعارض مع القانون الدولي، ولكن رغم الضغوط الدولية والمتغيرات السياسية على الساحة الدولية مع قدوم إدارة جديدة في الولايات المتحدة تستمر إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية.

قرار المحكمة الدولية

يحظر القانون الدولي على أي دولة نقل مدنييها إلى الأراضي المحتلة، مما يجعل إثبات التهم المتعلقة بالمستوطنات أسهل من إثبات الاستخدام غير المناسب للقوة في ساحة المعركة. وكانت بنسودة قد أعلنت في ديسمبر 2019 أنها تعتقد أن هناك "أساساً معقولاً" لفتح تحقيق في جرائم الحرب في الأعمال العسكرية والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي، لكنها طلبت أولاً من المحكمة تحديد ما إذا كانت تتمتع بالولاية القضائية الإقليمية. ومنح قضاة المحكمة الجنائية الدولية في حكم صدر الأسبوع الماضي بنسودة هذا الاختصاص في الضفة الغربية والقدس الشرقية وأيضاً قطاع غزة حيث يطالب الفلسطينيون بالمناطق الثلاث

قضية اللاجئين في المنطقة العربية: حلول مع وقف التنفيذ

إلى تفوقها الاقتصادي ينظر إليها على أنها المكان المثالي الذي يجب أن يتوجه إليه اللاجئون السوريون نظراً لانتشارها معهم في اللغة والعادات، إلا أنه رغم هذه المعطيات فهي لا تستقبل لاجئي سوريا التي تمرقها الحرب منذ سنوات. واستقبلت الدول الخليجية بضع مئات من اللاجئين في الوقت الذي تحملت فيه الدول المحيطة بسوريا عبء استقبال 5 ملايين لاجئ بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهو رقم كبير بالنظر إلى قدرات تلك البلدان الاقتصادية مقارنة مع قدرة دول الخليج. ورغم دعم الحكومات الخليجية للمنظمات الإنسانية في سياق دولي حتى تساعد النازحين واللاجئين المنتشرين في البلدان العربية المستضيفة، لكنها تحتاج إلى رؤية مغايرة من أجل إبراز دورها بشكل أكبر كما هو الحال مع تونس التي سعت هيئاتها الحقوقية منذ سنوات إلى سن قانون خاص باللاجئين. وفي حال المصادقة عليه سيصبح أول مشروع قانون خاص باللاجئين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن يسهم في حل مشكلة التعامل الأمني مع اللاجئين ومنحهم حرية التنقل وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية كما سيحدد صفة اللاجئ ويضبط حقوقه.

اليمين الذي بات من أشد الدول العربية تأثراً بمشكلة اللاجئين بسبب الحرب وكذلك السودان. وتشير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى أن المنطقة العربية تستضيف لوجدها ما يقرب من نصف إجمالي عدد اللاجئين على مستوى العالم والمقدر عددهم بحسب بيانات المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين بنحو 79.5 مليون شخص بما في ذلك 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في مناطق عمل منظمة عووث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ولبنان أحد أكثر الدول العربية استقبالا للاجئين، حيث تقدر الحكومة وجود 1.5 مليون لاجئ سوري، إلى جانب 18.5 ألف لاجئ إضافي من كل من العراق والسودان وإثيوبيا ودول أخرى، بالإضافة إلى أكثر من مئتي ألف لاجئ فلسطيني. ويقول المسؤولون اللبنانيون إن وجود مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين في بلد صغير يكافح من أجل الحفاظ على توازنه الديموغرافي الدقيق واستعادة نموه الاقتصادي، يؤثر بشكل متزايد على مساحة الحماية وعلى الدعوات والإجراءات الموجهة نحو العودة السريعة للاجئين إلى سوريا. وتعتبر دول الخليج العربي النفطية الأغنى بين مثيلاتها في المنطقة، فإضافة

وتيرة الأزمات، ولعل موجة نزوح السوريين إلى دول الجوار في مقدمتها لبنان والعراق أحد أبرز الأمثلة على ذلك، إلا أنه من الواضح أن تلك الدول غير مهيةة بالفعل وضعتها الاقتصادية الضاغطة. والشرق الأوسط بوصفه من أكثر بؤر التوتر في العالم نتيجة صراعات سياسية وحروب وأزمات داخلية من بين المناطق التي تعاني من قضية اللاجئين. وهو الحال الآن في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والحرب في سوريا وما تعرض له العراق من حروب، فضلاً عن

المحلية والاستقرار الاجتماعي، برزت الأزمة الصحية المتتالية من جائحة كورونا لتزيد من تعقيد المشكلة. ورأى علي المحروفي عضو لجنة الشؤون الاجتماعية في البرلمان العربي خلال الحوار الدولي أن أبرز التحديات التي تواجه اللاجئين تتمثل بالأساس في الظروف الأمنية المتوترة والاضطرابات السياسية والتدابير الاقتصادية والاجتماعية لانتشار الوباء، إضافة إلى تراجع أوضاع العمالة المهاجرة وإسهاماتها في دعم التنمية نتيجة لفقدان فرص العمل وتدني مستويات الأجور. ومع أن قضية الهجرة تعتبر من القضايا المحورية في المنطقة العربية، خاصة بعد ما شهدته من تزايد كبير في موجات النزوح والفرار من النزاعات على مدار السنوات السبع الماضية مع استمرار

بعدة عراقيل متنوعة زادت من وطأتها الجائحة. وفي الوقت الذي كافحت فيه الدول الأوروبية لاستقبال الأعداد الهائلة من اللاجئين من مختلف الأزمات، اتجهت الانتشار إلى المنطقة العربية التي يبدو أنها لم تفلح بعد في تشخيص الأزمة بشكل دقيق، رغم أن البعض منها طرح مبادرات تضمنت حلولاً بدت غير واقعية ولم تجد طريقها إلى التنفيذ. فما الذي تقوم به حكومات المنطقة للمساهمة في مواجهة هذه الأزمة؟ ظهرت مؤخراً محاولات لإعادة قراءة المشهد، حيث شارك البرلمان العربي في حوار دولي حول "الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة لوضع الإصبع على أوجه القصور في مسألة حوكمة الهجرة. وفي خضم الضغوط على البنية التحتية والخدمات والبيئة بالإضافة إلى التنافس على فرص العمل، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً لقدرة التحمل التي تبديها الدول العربية المضيفة والتي يعيش فيها اللاجئون على نحو مبعثر ومشتم، ويؤثر سلباً على العلاقات بين المجتمعات

لندن - عمقت ظاهرة الهجرة واللجوء خلال السنوات الأخيرة أزمات العديد من الدول لأسباب متباينة من بينها السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث صارت قضية تقض مضاجع الكثير من البلدان خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي وجدت نفسها مضطرة إلى التعايش مع هذه المعضلة مع طرح حلول بدت للمراقبين مجرد أفكار بالنظر إلى طبيعة كل بلد.

الدول العربية غير مهيةة لترك بصمتها على مشكلة اللجوء بفعل أوضاعها الأمنية والسياسية والاقتصادية الضاغطة

واتخذت الأمم المتحدة عبر منظماتها المتخصصة إلى جانب دول أوروبية وعربية منذ انتفاضات "الربيع العربي" أسلوب التشاور في معالجة الانعكاسات السلبية لمسألة النزوح وتأثيراتها على التركيبة الديموغرافية للسكان والواقع الجيوسياسي، والتي أحدثت تغييرات عميقة في الحياة الاجتماعية ومستويات معيشة سكانها فضلاً عن الجوانب الثقافية. لكن تلك الجهود اصطدمت

